مجتمع

نيجيريا: غرق مركب يودي بحياة 29 شخصاً

غرق مركب مكتظ كان يقلّ 42 راكباً غالبيتهم أطفال تراوح أعمارهم ما بين 8 و15 عاماً، في ساعة متأخرة من ليل أول من أمس في ولاية كانو بشمال شرقي نيجيريا، كما أعلن المتحدث باسم جهاز الإطفاء في كانو، ثمين عبد الله. وقال: «انتشلنا 29 جثة وأنقذنا سبعة ركاب. ويستمر البحث عن الجثث الـ 13 المتبقية». أضاف أنّ المركب كان «مخصصاً لنقل 12 بالغاً، لكنّ الربان حمّله بهذا العدد من الأطفال». وتكثر حوادث غرق المراكب في الممرات المائية بنيجيريا لأسباب عدة منها الحمولة الزائدة ورداءة الطقس وانعدام الصيانة. (فرانس برس)

أميركا: ثلاثة قتلى في إطلاق نار في مدرسة ثانوية

لقي ثلاثة تلاميذ حتفهم وأصيب ثمانية أشخاص من بينهم مدرّس عندما أطلق شاب في الخامسة عشرة من العمر النار في مدرسة ثانوية في ريف أكسفورد بولاية ميشيغن، كما أعلن المسؤول في شرطة منطقة أوكلاند مايكل ماكابي. أضاف أن الشخص الذي يشتبه في أنه مطلق النار أوقف وهو تلميذ في مدرسة أكسفورد هاي سكول الثانوية في ولاية ميشيغن. وقال: «أوقف عناصر الشرطة المشتبه فيه بعد خمس دقائق على الاتصال الأول» بجهاز الطوارئ. وقتل ثلاثة تلاميذ هم شاب في السادسة عشرة وفتاتان في الرابعة عشرة والسابعة عشرة. (فرانس برس)

قبرص... بوابة المهاجرين

تؤكد سلطات جمهورية قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي، أنها تواجه «أزمة هجرة» حالياً، بعدما شهدت وصول أعداد متزايدة من المهاجرين السريين في السنوات الأخيرة، وبينهم 10 آلاف في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي. وتقول إن لديها أكبر عدد من طلبات اللجوء بين دول الاتحاد الأوروبي الـ27، مقارنة بعدد سكانها الذي لا يتجاوز المليون نسمة. وخلال زيارته المقررة للجزيرة بدءاً من اليوم الأربعاء، سيشارك البابا فرنسيس في صلاة مع مهاجرين. وأفاد الناطق باسم الحكومة القبرصية بأن البابا يرغب في تنظيم رحلة لنقل مهاجرين إلى روما.

ولا تتردد نيقوسيا في اتهام تركيا باستغلال المهاجرين السريين، من خلال السماح بعبورهم إلى الشطر الجنوبي انطلاقاً من جمهورية شمال قبرص المعلنة من جانب واحد، منذ غزو الجيش التركي للجزيرة وتقسيمها عام 1974. لكن كورينا دروسيوتو، من المجلس القبرصي للاجئين، ترى أنه «لو كان التدفق مدبّراً من تركيا، لكان عدد الوافدين أعلى بكثير». وتضيف: «واضح أن وقف تدفق الوافدين من الشطر الشمالي للجزيرة ليس من أولويات تركيا»، علماً أنها تستقبل حوالى 3,6 ملايين لاجئ سوري على أراضيها.

ويتهم البعض الحكومة القبرصية باستخدام الخطاب التحذيري للحصول على مزيد من التمويل من الاتحاد الأوروبي. ويرى الخبير الحقوقي نيكوس تريميكلينيوتيس أن «الحكومة تتعمد عدم مساعدة الأشخاص اليائسين الذين يعيشون في ظل ظروف معيشية صعبة جداً في مركز استقبالهم في بورنارا، بهدف خلق بيئة معادية».

(فرانس برس)

(دانيال شامكين/ Getty)

منظمة الصحة: تأجيل السفر

نصحت منظّمة الصحة العالمية الأشخاص غير المحصّنين بالكامل ضدّ كوفيد-19 أو لا دليل لديهم على أنّه سبق لهم وأن أصيبوا بعدوى سارس-كوف-2، والذين يواجهون خطراً مرتفعاً بالإصابة بمرض شديد والموت، بما في ذلك أولئك الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً وما فوق، وأولئك الذين يعانون من أمراض مصاحبة تزيد من خطر الإصابة الشديدة بكوفيد-19 (مثل أمراض القلب والسرطان والسكري)، نصحت بتأجيل سفرهم إلى مناطق تشهد انتقالاً مجتمعياً للفيروس.

وقال مسؤول في المنظمة: «ندرك أن الناس يريدون التخلي عن تدابير السلامة. لكن من دونها سيكون هناك المزيد من المتحورات»، موضحاً أن «أوميكرون يثير حالة من الذعر في المجتمعات بسبب عدم اليقين المحيط به، وقد رصد أكثر من 40 متحوراً مرتبطاً بسلالة أوميكرون». أضاف أن «أوروبا أصبحت مركزاً لتفشي الجائحة»، مطالباً الدول بتكثيف الرصد الصحي للكشف المبكر عن أوميكرون، خصوصاً أن لدينا الكثير من الأدوات لمنع انتشار أوميكرون».

وفي ما يعكس التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية لناحية اللقاحات، أعلن المسؤول في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، أحمد المنظري، أن سبع دول في المنطقة لم تصل بعد إلى تطعيم 10 في المائة من سكانها ضد كوفيد-19. أضاف أن هذه الدول تمثل بيئة عالية المخاطر لظهور المزيد من المتحورات.

من جهة أخرى، رفض الاتحاد الأوروبي عقد قمة افتراضية خاصة لقادة الكتلة بشأن أوميكرون في الوقت الحالي. وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن وزراء الصحة في الاتحاد، البالغ عددهم 27 وزيراً، سيقيّمون الوضع، يوم الثلاثاء المقبل، قبل أن يعرض على الزعماء في القمة الدورية المقبلة المقررة في 16 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

بدورها، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، إن التحدي الذي يشكله أوميكرون هو «سباق مع الزمن»، وحثت كافة الأطراف المعنية على «التأهب للأسوأ». أضافت: «يخبرنا العلماء أنه يتعين علينا فعل كل ما يمكن لاستغلال الوقت المتاح لنا بأفضل ما يمكن حتى نملك معرفة»، مؤكدة «خصائص العدوى بأوميكرون وشدة الأعراض».

يأتي ذلك في وقت أصدرت لجنة خبراء صحيّين مستقلّين شكّلتها الحكومة الأميركية توصية بمنح عقار على شكل أقراص طوّرته شركة «ميرك» للعلاج من مرض كوفيد-19 ترخيصاً بالاستخدام الطارئ في حالات محدّدة ولدى الأشخاص المعرّضين لأخطار صحّية مرتفعة.

وصوّتت اللجنة لصالح منح هذا العقار ترخيصاً بالاستخدام الطارئ بغالبية 13 عضواً في مقابل 10، في انقسام يعكس المخاوف التي ظهرت في الأيام الأخيرة، إثر تسجيل تراجع في فعالية هذا الدواء وتزايد القلق إزاء مخاطره المحتملة. ورأي هذه اللجنة استشاري والقرار النهائي في الترخيص لهذا الدواء من عدمه يعود إلى وكالة الغذاء والدواء الأميركية.

وبعدما كانت قد علقت رحلاتها، أعلنت فرنسا أنها ستستأنف الرحلات الجوية مع دول أفريقيا الجنوبية اعتباراً من بعد غد السبت، مع فرض قيود «جذرية» تسمح فقط بقدوم المواطنين الفرنسيين ومواطني الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دبلوماسيين وطواقم الجو. وقال المتحدث باسم الحكومة غابريال أتال إن هؤلاء المسافرين سيخضعون لفحص الكشف عن كوفيد-19 لدى الوصول مع إلزامية الحجر سبعة أيام حتى وإن كانت النتيجة سلبية، والحجر عشرة أيام في حال كانت النتيجة إيجابية. كما حظرت كندا دخول المسافرين القادمين من كلّ من مصر ونيجيريا وملاوي، خشية تفشّي أوميكرون، بعدما فرضت الإجراء نفسه على سبع دول أفريقية أخرى.

وقال وزير الصحّة جان-إيف دوكلو إنّ «الرعايا الأجانب الذين عبروا أو أقاموا في هذه البلدان العشرة لا يمكنهم دخول كندا إذا كانوا قد أقاموا فيها خلال الأسبوعين الماضيين». وإلى الولايات المتحدة، يواجه المسافرون إليها قواعد أشد صرامة في ما يتعلق بفحوصات الكشف عن كوفيد-19. وقالت المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إن البلاد تتحرك لمطالبة جميع المسافرين القادمين إليها جواً بتقديم نتيجة اختبار سلبية لكوفيد-19 على ألا يكون قد مضى على الاختبار أكثر من يوم واحد من موعد السفر.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

لقاحات للدول الفقيرة

أعلنت الدنمارك أنها بصدد إرسال 10 ملايين جرعة لقاح إلى الدول الفقيرة. وقال وزير التعاون الدولي، فليمنغ مورتنسن، إن بلاده ستوفر 7,7 ملايين جرعة لبرنامج «كوفاكس»، الذي تشارك في إدارته منظمة الصحة العالمية، ويهدف إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19، على أن يتم إرسال بقية اللقاحات مباشرة إلى بعض الدول.

تحقيق

حوادث مصر

بيع أطفال ووقائع انتحار «تبهر العالم»

يتلهى النظام المصري بقشور «إبهار العالم» بالاحتفالات، فيما يغض النظر عن عوز المواطنين الذي يدفعهم إلى الاتجار بالأطفال والانتحار

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في مأساة غير جديدة على المجتمع المصري، عرض أب يواجه ضائقة مالية، بيع ابنه على مواقع التواصل، فأوقفته أجهزة الأمن. وأوضحت وزارة الداخلية المصرية في بيان أن «وحدة مكافحة الجريمة المنظمة في مديرية أمن القاهرة اعتقلت الأب بسبب عرضه، تحت ستار التبني، طفله للبيع مقابل مبلغ مالي على موقع التواصل».

وتابعت: «يقيم الأب مع نجله البالغ 5 أعوام في منطقة حلوان، وأظهرت التحقيقات أنه يملك سجلاً جنائياً. وهو اعترف بفعلته خلال التحقيق معه، وقال إنه يمر بضائقة مالية دفعته إلى عرض ابنه للبيع».

وكانت أم عرضت طفلتها الرضيعة للبيع مقابل المال على موقع «فيسبوك» في فبراير/ شباط الماضي. ولاحقت وزارة الداخلية الواقعة، وقالت في بيان إن «قوات الأمن اكتشفت صفحة على فيسبوك تحمل اسم سيدة اعلنت استعدادها لبيع طفلتها الرضيعة مقابل مبلغ مالي، فأوقفتها وسط القاهرة، وكانت الرضيعة برفقتها، ثم تبيّن أن لها سوابق جنائية». وأشارت الوزارة إلى أن «الأم اعترفت بفعلتها، وبررتها بوجود خلافات مع زوجها دفعتها إلى ترك المنزل. وفي ظل عدم وجود مصدر دخل لها عرضت الطفلة للبيع. وقد حررت الشرطة محضراً بالواقعة أحالته على النيابة العامة التي باشرت التحقيق مع المتهمة، وأمرت بسجنها بتهمة الاتجار بالبشر».

وفي أغسطس/ آب 2020، اعتقلت أجهزة الأمن شخصاً يقيم في القاهرة عرض على موقع «فيسبوك» أيضاً التنازل عن طفل حديث الولادة لراغبين في التبني مقابل الحصول على مال. واتخذت إجراءات قانونية في حقه، وإحالته على النيابة العامة.

أطفال مصر عموماً من ضحايا أزماتها الاقتصادية والمعيشية (أناستاسيس بوتاريكاس/ Getty)

في صدارة الانتحار

لا شك في أن هذه الأخبار تبدو منطقية، إذا وضعت في الخانة ذاتها لتزايد حالات الانتحار في مصر بسبب مواجهة ضيق مادي أو نفسي. ففي النصف الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري فقط، رصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ثلاث حالات انتحار، بينها لزوجة تمر بأزمة مالية في حي العمرانية بمحافظة الجيزة، وأخرى من سكان مدينة السلام بالقاهرة عجزت عن توفير المطالب المعيشية لطفليها، وتأجر مواش في حي أبو النمرس بمحافظة الجيزة يواجه بدوره أزمة مالية حادة.

وكانت حالتا انتحار مرتبطتان بأزمات مالية رصدتا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في حين تعددت الحالات في سبتمبر/أيلول الماضي، أبرزها في 18 من ذلك الشهر، حين ألقى رجل ستيني نفسه أمام عربات قطار مترو الأنفاق في محطة المعادي جنوبي القاهرة، ما أدى إلى مقتله فوراً. وحصلت هذه الواقعة بعد نحو 48 ساعة من انتحار شابة عشرينية عبر إلقاء نفسها من الطابق السادس لمتجر كبير بالقاهرة. وكشفت التحقيقات لاحقاً أنها تعاني من مشاكل أسرية وضغوط من الأهل.

وسبق ذلك بأسابيع انتحار ربة منزل تعيش في منطقة بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة، وتبلغ 31 من العمر، وعانت بحسب التحقيقات الأولية من أزمة مالية وحالة اكتئاب، علماً أنها مطلقة وليس لديها أطفال.

وأحصى تقرير أصدرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان غير الحكومية 201 حالة انتحار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، علماً أن مصر تصدرت الدول العربية في معدلات الانتحار عام 2016 بـ3799 حالة، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية.

وحدد تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعامي 2019 و2020 نسبة الفقراء في مصر بـ 29,7 في المائة، أي حوالي ثلث المصريين، علماً أن تصنيف الفقر يشمل الأشخاص الذين يقل أجرهم الشهري عن 857 جنيهاً (54,39 دولاراً). ويقول البنك الدولي إنّ 60 في المائة من المصريين فقراء أو معرضون للفقر.

أوامر الدولة أولاً

لكن الفقر متعدد الوجوه في مصر، فهو لا يرتبط فقط بقلة النقود والمداخيل وارتفاع حجم الإنفاق، بل أيضاً بالمعاناة الطويلة من البطالة، والذي يشمل نحو 17 في المائة من الشباب، وكذلك بتدهور أوضاع الصحة والتعليم.

لكن ذلك لم يمنع النظام المصري من منح أولوية لتسديد الديون واستكمال تشييد منشآت العاصمة الجديدة ودفع رواتب كبار العاملين في الدولة في موازنة 2021-2022، في مقابل رصده أقل من نصف المبالغ الاعتيادية لنفقات الصحة والتعليم. ويظهر ذلك جلياً انشغال النظام بـ «إبهار العالم»، وتعهّده إجبار مؤسساته ووسائل إعلامه على الترويج لسلسلة افتتاح المهرجانات المستمرة، والتي تكلف خزينة الدولة ملايين الدولارات.

وفعلياً يغرق الإعلام في مدح شعار «الجمهورية الجديدة» كي لا يحيد عن التعليمات المشددة من أجهزة الدولة العليا. ولا ينحصر ذلك في وسائل الإعلام الاجتماعية، بل يمتد إلى مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ينفذ العاملون في الإعلام حرفياً أوامر الترويج لشعار «الجمهورية الجديدة» على حساباتهم الشخصية في مواقع التواصل.

وقد نشر صحافي رفض كشف اسمه صوراً لافتتاح طريق الكباش الجديد بالأقصر مرات ومرات على مواقع التواصل الاجتماعي، مع وسوم «الجمهورية الجديدة»، و«السيسي رئيسي»، و«مصر في عهد السيسي»، و«مصر تبهر العالم» وقبل ذلك بأيام نشر الصحافي نفسه مجموعة من صور لتدشين مجمع سكني مخصص لسكان العشوائيات، مع كم هائل من الوسوم التهليل والتبجيل، وأيضاً صوراً لقطار المونوريل الجديد والنهر الأخضر ودار الأوبرا الجديدة في العاصمة الإدارية، وغيرها.

> يقول البنك الدولي إنّ 60 في المائة من المصريين فقراء أو معرضون للفقر

ولا يخفى أن مسؤولي المؤسسات الصحافية القومية كلفوا على مدار السنوات الماضية المحررين العاملين بالاستمرار في نشر كل ما يخص «الجمهورية الجديدة»، الاسم الذي أطلقه النظام على عصر الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي. ويؤكد هذا الصحافي، أنه تلقى أوامر مرة بكتابة مقال لمدح إجراء انتخابات مجلس الشعب رغم انتشار فيروس كورونا، والإشادة بالخطوة الديمقراطية المهمة بالتزامن مع الإجراءات الاحترازية المطبقة في مصر لمكافحة الوباء العالمي.

حصيلة منطقية

تشكّل الوقائع المؤسفة لمحاولات بيع الأطفال وحالات الانتحار في مصر حصيلة منطقية لارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع، خصوصاً في ظل انتشار وباء كورونا في العالم الذي ساهم في تدهور المستويات المعيشية لدى الغالبية العظمى من السكان، وفرض مواجهة كُلّ مشاعر اليأس والخوف من تفشي البطالة، وتعميق درجات الفقر لدى العمال.

إيكولوجيا

الأرض والسلام

محمد احمد الفيلابي

كم كان أسلافنا أكثر إدراكاً ورحمة بالبيئة منا، فقد رأوا أن المال خادم جيد وسيد فاسد في ذات الوقت، وأدركوا أن الأرض هي البيئة الطبيعية، والعمل هو النشاط المربوط بكينونة البشر، والمال هو وسيط تسهيل عملية تبادل المنتجات والخدمات، وأن التكنولوجيا هي الوليد الشرعي لتمازج هذه عناصر (الأرض والمال والعمل). وهم عملوا على هذه الأسس، وطبّقوا عُرف أنّ الأرض التي ليست للبيع هي أساس الحياة، والأم الرؤوف التي لا تفرّق في عطائها بين الأبناء، لكنها لا تمنح الغرباء إلا بالقدر الذي يسمح به العُرف. وظّف الأسلاف معارفهم التقليدية لتغطية حاجاتهم المعيشية، فاستخرجوا من باطن الأرض ما استطاعوا من المعادن لتطويعها وتوظيفها في تكنولوجيات تقليدية شكلت دورات اقتصاد بشري صديق للبيئة. فالتكنولوجيا التقليدية على علاقة أكثر حميمية بدورات البيئة الطبيعية، لأنها تولّدت جراء تفاعلات اجتماعية وثقافية لم تنظر للأرض والعمل كسلع. وثبت أن تعاطى الأوائل كان أقل تعالياً، وأكثر انتماءً، كما يؤكد الباحث السوداني قصي همرور. ولا يعود ذلك لأن الأسلاف لم يملكوا من سطوة التكنولوجيا ما يكفي لممارسة التعالي على البيئة، كما الحال في التكنولوجيا العالمية الحالية، بل لأنّهم أيقنوا أن الأرض ملك لهم وللأجيال اللاحقة، فوظفوا قريحة الابتكار لديهم، وأوجدوا لنا تشابهاً في ابتكاراتهم وممارساتهم وفقاً لتشابه البيئات والتضاريس على امتداد العالم، مع وُحدة الحاجة للطعام والمأوى والتعايش السلمي. فالزراعة هي الزراعة في مشارق الأرض ومغاربها، بما يصاحبها من نشاطات إبداعية في برمجة وحصاد المياه، واستخدامات الأراضي، وتنويع المحاصيل، وسبل ووسائل الحصاد. وكذلك الحال في تربية الحيوانات، وممارسة الرعي في شكل مستدام يضمن عطاء الأرض، ويحافظ على المنظومات البيئية.

حدثتني خبيرة في مجالات استخدامات الأراضي أنّ الريفيين استطاعوا الحفاظ على أراضيهم وفق عرف يقضي باستضافة كل من يلجأ إليهم، ويزخر للبحث عن ماء ومأكل ومأوى، ويرغب في المشاركة في خيرات الأرض، ولو لفترة، شرط عدم القيام بثلاثة أعمال كي لا يدعي ملكيته الأرض لاحقاً، وهي بناء السدود لحبس المياه أو تحويل مجراها، وحفر آبار، والزراعة إلا بعد الموافقة على التخلي عن جزء (معلوم) من المحصول لأصحاب الأرض. وهذه علاقة تعايش لا ينسفها إلا زيادة الأطماع، وزيادة الضغوط على موارد الأرض.

في ظل تنامي النزاعات حول الأراضي خاصة في أفريقيا، يمتد الحديث عن الأرض حتى بعد وقف النزاعات. وتقول وثائق الأمم المتحدة: «تظل الأرض عنصراً حاسماً في سياقات النزاع وما بعده، إذ يشكل رد حقوق اللاجئين والنازحين والمشردين والعائدين جزءاً أساسياً من عمليات بناء السلام». وهذا ما نراه حالياً في إقليم دارفور وغيره.

(متخصص في شؤون البيئة)

أثر تدابير الجائحة على السلوك

تلزم بالكمامة في روسيا (كيريل كوكجمار/ Getty)

في ربيع عام 2020، شهد العالم حدثاً لافتاً. توقف الناس عن الذهاب إلى العمل أو المطاعم أو حتى رؤية الأصدقاء والعائلة. تغيّر العالم بعدما امتثل الناس لإجراءات الوقاية للحد من تفشي كوفيد-19. والتزم معظم الناس بإجراءات التباعد الاجتماعي وبقوا في منازلهم. ولم يكن القيام بذلك سهلاً بأي حال من الأحوال. بالنسبة لكثيرين، كان ذلك يعني خسارة دخلهم. وبالنسبة للجميع، كان يعني التخلي عن النشاطات الاجتماعية وقطع الروابط الاجتماعية المباشرة. في وقت حصل الأطفال على تعليم أقل. كذلك عُزل كبار السن في دور رعاية المسنين، وباتوا غير قادرين على استقبال أحبائهم. وكانت الكلفة النفسية للتباعد الاجتماعي واوامر البقاء في المنزل كبيرة. وبحسب موقع «سايكولوجي تودايز»، تُظهر سلوك الجمهور خلال الموجة الأولى من الوباء أن الحكومات يمكن أن تُحقق تغيّراً سلوكياً كبيراً، حتى عندما تكون الكلفة كبيرة. لكن في حال حققت أميركا مثل هذا التغير السلوكي الواسع النطاق، فلماذا لا يمكنها حماية مواطنيها من الجرائم؟ ولماذا تزداد درجة حرارة الأرض باستمرار على الرغم من الغرامات المالية التي تفرض على الشركات الملوثة؟ ولماذا تقتل الشرطة السود؟

يتابع أنّه يمكن لنجاحنا في تحقيق الامتثال لتدابير التخفيف من كوفيد-19 خلال الموجة الأولى أن يعلّمنا كيفية التعامل مع العديد من التحديات السلوكية الأخرى التي نواجهها. وعندما نفكر في وقف أي شكل من أشكال الجريمة أو السلوك السيئ، فإنّنا نميل إلى التفكير تلقائياً في العقوبات والقانون والردع. مع ذلك، لم يكن لتطبيق القانون والتهديد بالعقاب أي تأثير تقريباً على السلوك في ما يتعلق بالامتثال لإجراءات كوفيد-19 خلال الموجة الأولى. وهذا يعني أن التغيير السلوكي ليس مجرد مسألة إيجاد العقوبة المناسبة وإخافة الناس للامتثال. وكانت دراسات تجريبية أعدت على مدى عقود قد وجدت أنه لا علاقة مهمة ومتسقة بين تشديد العقوبات ومنع الجريمة. وهذا يعني أنه لتغيير السلوك يجب أن ننظر إلى ما وراء حدسنا حول العقوبة. وكان الأشخاص القادرون على العمل من المنزل أو تجنب الوجود في مجموعات أكبر من الناس، أكثر ميلاً لاتباع القواعد. وهذا يعلمنا، بحسب الموقع، درساً أساسياً لتغيير السلوك، وهو أنه يجب علينا معالجة الموقف. فكلما زادت صعوبة الانخراط في السلوك السيئ، قل احتمال تحفيز الأشخاص على تجربته. ويمكننا أيضاً تحسين السلوك من خلال تمكين الناس من فعل الشيء الصحيح، أي الحدّ من العنف والتحرش من خلال معالجة عدم القدرة على ضبط النفس. خلال تفشي كورونا، اختبرنا الألم والصمود. وكان أكبر درس سلوكي بالنسبة إلينا هو أن نتبع الحقائق وليس الحدس. هناك بيانات واضحة الآن حول ما نجح وما لم ينجح للحفاظ على الناس في مأمن من الأذى.

(ربى أبو عمو)

أزمة النفايات تثير الغضب في صفاقس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أعلن أهالي محافظة صفاقس التونسية عن يوم غضب، احتجاجاً على الوضع البيئي وتواصل تجاهل مطالبهم وإيجاد حلول لأزمة المكبات التي أغرقت المحافظة منذ أكثر من سنتين يوماً. في هذا السياق، أعلنت منظمات المجتمع المدني الإضراب العام في 10 ديسمبر/كانون الأول الجاري، على أن تعلّق كل الأنشطة في المحافظة براً وبحراً وجواً، بهدف دفع السلطات إلى إنهاء الأزمة وإنقاذ المواطنين من كارثة بيئية تزداد حدتها مع هطول الأمطار وتخمّر آلاف الأطنان من النفايات المكدسة في الشوارع.

ومنذ أكثر من شهرين، تعاني محافظة صفاقس، التي يعيش فيها نحو مليون ساكن، من أزمة بيئية عقب تنفيذ قرار قضائي بإغلاق مكب عقارب للنفايات، ما تسبب في تكدس النفايات في الشوارع في ظل غياب حلول بديلة للمكب المغلق الذي رفض الأهالي إعادة فتحه.

ويرى أهالي صفاقس التي تتهيأ للإضراب العام في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن حقوقهم مسلوبة ومنتهكة، في ظل تواصل صمت السلطة إزاء المخاطر التي تهدد صحتهم، وعدم الاستجابة للاقتراحات بفتح مكبات جديدة، بحسب الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس المكلف بالقطاع الخاص، محمد عباس. ويقول لـ «العربي الجديد» إنّ حقوق أهالي المحافظة منتهكة، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤكداً أنّ أزمة النفايات تهدّد صحة المواطنين وتؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمراض والتسمم نتيجة تخمّر النفايات. ويعمد البعض إلى حرقها عشوائياً. يضيف أنّ الإضراب العام سيكون الأوّل من نوعه في تاريخ مدينة كان لها دور كبير في الكثير من المحطات النضالية الهامة التي مرت بها البلاد.

ويوضح عباس أنّ منظمات المجتمع المدني أجمعت على إعلان الغضب العام ووقف كل الأنشطة براً وبحراً وجواً، ليشمل حركة الطيران وعمل الموانئ. ويرجح أن تعمد الأطراف المشاركة إلى التصعيد في حال عدم التوصل إلى حلول ما بعد الإضراب العام.

يضيف أنّ صفاقس أصبحت مستهدفة من قبل السلطة التي تمعن في معاقبة الأهالي من خلال عدم إيجاد حلول لأزمة النفايات، مؤكّداً أن الأطراف التي قررت الإضراب ما زالت مستعدة للحوار، شرط إزالة النفايات فوراً. وما زالت أزمة النفايات في صفاقس عالقة من دون حلول جذرية ونهائية، على الرغم من زيارة وزيرة البيئة ليلى الشيخاوي المنطقة ولقاء مسؤوليها، سعياً إلى حلّ القضية والحدّ من توسّع الكارثة البيئية في كامل مدن الجهة، والتخفيف من الحراك الاجتماعي وغضب الأهالي.

في المقابل، يقول الرئيس قيس سعيد، إنّ هذه الأزمة مفتعلة وتقف وراءها أطراف سياسية ترغب في تعكير الوضع في صفاقس، المركز الصناعي والتجاري الرئيسي في جنوب البلاد، وثاني أكبر المحافظات في البلاد بعد إقليم تونس الكبرى (شمال شرق البلاد).

وقبل أسابيع، أرادت السلطات فرض سياسة الأمر الواقع وإعادة فتح مكب عقارب الذي أغلق بقرار قضائي مستعينة بالقوى الأمنية، إلا أن الأهالي رفضوا الأمر، ما أدى إلى حدوث اشتباكات أمنية بين المواطنين وقوات الأمن أدت إلى إصابة البعض، خصوصاً بعد استنشاق الغاز المسيل للدموع. ويسعى المجتمع المدني في صفاقس إلى إيجاد حلول لأزمة النفايات، من خلال اللجوء إلى القضاء بعد رفع دعاوى ضد كلّ من تسبب في الأزمة. إلا أنّ الأحكام النهائية لم تصدر بعد.

> صفاقس أصبحت مستهدفة من قبل السلطة التي تمعن في معاقبة الأهالي

وتتكدس في شوارع صفاقس وموانئها البحرية تلال من النفايات التي تنبعث منها روائح كريهة تدفع المواطنين إلى البحث عن حلول فردية للتخلص من جزء منها عبر الحرق على الرغم من مخاطره البيئية. إلا أنّ أزمة مكب عقارب التي ألقت بظلالها على كامل مدن المحافظات ليست جديدة، بحسب الناشط البيئي حسام حمدي، الذي أكد أنّ جذور الأزمة تعود إلى عام 2013، تاريخ بلوغ المكب طاقته الاستيعابية، معتبراً أنّ جميع الحكومات تتحمل مسؤولية ما آل إليه الوضع حالياً. يضيف حمدي، في حديث لـ «العربي الجديد»، أنّ المسؤولية المجتمعية تفرض على السلطة والأطراف المتدخلة في الشأن البيئي إيجاد حلول لدرء خطر تسمم المياه التي قد تستمر تداعياتها للسنوات المقبلة.

إلى ذلك، يقول حمدي إنّ تدوير النفايات العضوية يمكن أن يقلص ما نسبته 70 في المائة من النفايات في الشوارع، شرط توفر الإرادة السياسية لمعالجة الأزمة التي قد تمتد إلى محافظات أخرى.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، رفعت تنسيقية البيئة والتنمية بصفاقس دعوى ضد كلّ من وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وبلديات صفاقس الكبرى السبع والمجلس الجهوي للولاية، بهدف الرفع الآني للنفايات من الشوارع والموانئ، محمّلة السلطات المركزية والمحلية مسؤولية الأزمة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

احتجاجات ضد أزمة النفايات في صفاقس (أنيس حلي/ فرانس برس)

ميراث البريطانيين في سباق مع كورونا

في زمن كورونا، بات البريطانيون أكثر تحسباً لمصير الميراث الذي سيتركونه، والذي يريدون أن يستفيد منه أفراد عائلاتهم. لكنّ حسابات الدولة تشمل أيضاً ممتلكاتهم ما قبل الوفاة

لندن ـ **كاتيا يوسف**

سرّع وباء كورونا خطط تمرير الأموال والممتلكات إلى الأبناء أو الأحفاد في بريطانيا، خوفاً من حصول وفاة في وقت أقرب من المتوقع، ولتفادي ضريبة الميراث التي باتت تكلّف العائلات نحو 210,000 جنيه إسترليني (279,763 دولاراً) في المتوسط، مع توقّع تضاعفها خلال السنوات الخمس المقبلة. يكشف تقرير لشركة «ليغال آند جنرال البريطانية» أنّ 37 في المائة من البريطانيين يفكرون في شكل مختلف في وصايا الميراث منذ ظهور الوباء. ويُظهر أن مصطلح «كتابة الوصية» بلغ ذروته من خلال 11,000 عملية بحث شهرياً منذ مارس/آذار 2020، «ما يدلّ على زيادة كبيرة في كتابة الوصايا من أجل تأمين مستقبل أحبائهم، في ظل أوقات لم يعرفها العالم في السابق».

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كشف إحصاء عن تأثير الوباء على نظرة أجيال مختلفة في شأن كتابتهم وصية، أن واحداً من خمسة مشاركين في الاستفتاء تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً تغيّرت وجهة نظرهم في شأن كتابة الوصية، وهي أعلى نسبة في أيّ فئة عمرية.

وكشف الإحصاء وجود تفاوت بين الأجيال في معرفة قواعد الكتابة الصحيحة للوصية بشكل صحيح. وقال 24 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً إنهم «واثقون جداً» من معلوماتهم في شأن الوصية، مقارنة بـ 14 في المائة فقط ممن تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاماً.

وأظهر استطلاع آخر للرأي أجرته شركة «كيليك وشركاه» للاستشارات المالية هذا العام، أنّ أكثر من 40 في المائة من البالغين في المملكة المتحدة يخطّطون لزيادة الدعم المالي الذي يقدّمونه لأفراد الأسرة، وأنهم شرعوا في نقل ثرواتهم ومساعدة الأبناء أو الأحفاد في وقت أبكر مما خططوا له قبل الوباء. بينما قال حوالى 40 في المائة منهم إنهم يريدون مساعدة أحبائهم الآن بدلاً من ترك المال في وصية، وأبدى 20 في المائة تلهّفهم للمساعدة، لأنهم رأوا أطفالهم أو أحفادهم يعانون عاطفياً ومالياً خلال فترة الوباء.

والى جانب أن نحو نصف المشاركين في الاستطلاع لم يملكوا أي فكرة في شأن قواعد ضريبة الميراث المفروضة بنسبة 40 في المائة. كما أن ارتفاع أسعار العقارات أثر على فرص امتلاك جيل كامل منزلاً، في وقت شهدت العقود الأخيرة محاصرة شبكة ضريبة الميراث مزيداً من الأسر. كما فاقم قرار مستشار الخزانة ريتشي سوناك تجميد الحد الأدنى المحدد لدفع الضريبة المشكلة، باعتباره يضاعف عدد الأشخاص الذين يدفعون ضريبة الميراث خلال السنوات الخمس المقبلة. وسواء تعلق الأمر بالمال أو الممتلكات أو الأسهم، يجب دفع ضريبة الميراث بعد الوفاة على أية هدايا قدمت للأصدقاء وأفراد العائلة خلال السنوات السبع التي سبقت الوفاة.

> ارتفاع أسعار العقارات أثر على فرص امتلاك جيل كامل منزلاً

لكن، هناك فجوات أو وسائل لتجنب الشخص دفع ضريبة ميراث باهظة أو غير عادلة. فبدلاً من تركه كل أمواله لعائلته في الوصية، ينصح محللون ماليون ببدء نقل جزء منها فوراً. ويمكن لأيّ شخص في بريطانيا أن يقدم هدية بحد أقصى يصل إلى 3000 جنيه (3996 دولاراً) لأيّ شخص، مع إعفاء فوري من ضريبة الميراث يُعرف باسم الإعفاء السنوي، وأيضاً تقديم هدايا تصل قيمتها إلى 5000 جنيه (6661 دولاراً) للأبناء بمناسبة حفل زفاف من دون أن تشملها ضريبة الميراث. أما الحد الأقصى لهدايا الأحفاد فهو 2500 جنيه (3330 دولاراً) و1000 جنيه (1332 دولاراً) لأيّ شخص آخر خلال عام. وتعفى كلّ الهدايا الأخرى من ضريبة الميراث، في حال قدّمت قبل 7 سنوات من الوفاة، وتمت بموجب قواعد النقل المحددة.

ويبعد الانتقال من منزل كبير وباهظ الثمن إلى سكن متواضع، إحدى وسائل توريث الأبناء ومنحهم المال من دون دفع ضريبة الميراث. وهو ما يجب التخطيط له أيضاً قبل سبع سنوات من الوفاة.

البريطانيون يحركون وصاياهم بسرعة لتفادي الأسوأ (دانيال ليل/ فرانس برس)

إلى ثمانية في المائة فقط بعد مرور ست سنوات. والحقيقة أنّ ارتفاع أسعار العقارات أثر على فرص امتلاك جيل كامل منزلاً، في وقت شهدت العقود الأخيرة محاصرة شبكة ضريبة الميراث مزيداً من الأسر. كما فاقم قرار مستشار الخزانة ريتشي سوناك تجميد الحد الأدنى المحدد لدفع الضريبة المشكلة، باعتباره يضاعف عدد الأشخاص الذين يدفعون ضريبة الميراث خلال السنوات الخمس المقبلة. وسواء تعلق الأمر بالمال أو الممتلكات أو الأسهم، يجب دفع ضريبة الميراث بعد الوفاة على أية هدايا قدمت للأصدقاء وأفراد العائلة خلال السنوات السبع التي سبقت الوفاة.

لكن، هناك فجوات أو وسائل لتجنب الشخص دفع ضريبة ميراث باهظة أو غير عادلة. فبدلاً من تركه كل أمواله لعائلته في الوصية، ينصح محللون ماليون ببدء نقل جزء منها فوراً. ويمكن لأيّ شخص في بريطانيا أن يقدم هدية بحد أقصى يصل إلى 3000 جنيه (3996 دولاراً) لأيّ شخص، مع إعفاء فوري من ضريبة الميراث يُعرف باسم الإعفاء السنوي، وأيضاً تقديم هدايا تصل قيمتها إلى 5000 جنيه (6661 دولاراً) للأبناء بمناسبة حفل زفاف من دون أن تشملها ضريبة الميراث. أما الحد الأقصى لهدايا الأحفاد فهو 2500 جنيه (3330 دولاراً) و1000 جنيه (1332 دولاراً) لأيّ شخص آخر خلال عام. وتعفى كلّ الهدايا الأخرى من ضريبة الميراث، في حال قدّمت قبل 7 سنوات من الوفاة، وتمت بموجب قواعد النقل المحددة.

ويبعد الانتقال من منزل كبير وباهظ الثمن إلى سكن متواضع، إحدى وسائل توريث الأبناء ومنحهم المال من دون دفع ضريبة الميراث. وهو ما يجب التخطيط له أيضاً قبل سبع سنوات من الوفاة.